مشروعات قناة السويس الجديدة في مواجهة المرض الهولندي في الاقتصاد المصري

د. نهاد محمد إدريس

مدرس بقسم الاقتصاد – كلية الإدارة

الجامعة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والعلوم الإدارية

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة وتحليل مفهوم المرض الهولندي، والتعرف على تجارب عدد من الدول في مواجهته، دراسة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد المصري ودور مشروع قناة السويس الجديدة في مواجهته، وقد خلص البحث إلى تعرض الاقتصاد المصري لأعراض المرض الهولندي من خلال تدفق عدد من الإيرادات التي يغلب عليها صفة الإيرادات الريعية مثل تحويلات العاملين في الخارج ، الصادرات البترولية ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إيرادات قناة السويس إضافة لاكتشاف حقل الغاز الطبيعي في البحر المتوسط "شروق" الذي يبلغ احتياطيه ٣٠ تريليون قدم مكعب ، مما يعني زيادة الإيرادات التي تتركز وتنعكس على نمو عدد من القطاعات" قطاع الخدمات والصادرات السلعية البترولية" دون القطاعات الأخرى ومن هنا تتنامى أعراض إصابة الاقتصاد المصري بأعراض المرض الهولندي ، إضافة لتركز العمالة في هذا القطاع يصاحب ذلك تأخر نمو القطاعات الأخرى، الأمر الذي إن لم تأخذه الحكومة بعين الاعتبار سيؤدي لتحقق لعنة الموارد الطبيعية، ولكن من المتوقع أن تؤدي إقامة مشروع قناة السويس الجديدة والمشروعات الاستثمارية حول محورها إلى تفادي أخطار الإيرادات الريعية التي تهدد الاقتصاد المصري بالنتائج السلبية للمرض الهولندي.

١. مقدمة البحث

تستهدف مصر تحقيق دخلاً قوميًا سنويًا يصل إلى مليارات الدولارات من قناة السويس الجديدة ومن المشروعات المنبثقة عنها بغرض تنمية محور القناة، بالإضافة إلى الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، لذلك فإن هذه المشروعات تمثل نقلة نوعية كبرى وعصبًا مهمًا لطفرة اقتصادية لمحافظات مصر جميعها، وخاصة محافظات الإقليم "الإسماعيلية، بورسعيد، السويس وشمال وجنوب سيناء"، كما يعكس هذا المشروع أبعاداً مهمة تنشأ أساساً عن البعد الاقتصادي حيث أنه هو البعد الأكثر عمقًا وتأثيرًا على النواحي الأجتماعية والسياسية والاستراتيجية والأمنية ، حيث تساعد التنمية في قناة السويس الجديدة والمنطقة حولها في توسيع وتنويع رقعة التنمية الاقتصادية إضافة لضخ الدماء فى شرايين سيناء وتعمير أرض تقترب من خط النار الإسرائيلى، وإعادة توطين الكثير من المواطنين فى هذه المنطقة وتغيير طابعها الديموغرافى وهو ما يساهم فى زيادة الاطمئنان واستقرار الحالة الأمنية فيها ، مما يعود بالفائدة مرة أخرى على الاقتصاد المصري من خلال إحداث تشابك في قطاعات التنمية وتأثيرها على بعضها البعض، الأمر الذي يرفع من معدل النمو في العديد من القطاعات الاقتصادية ذات الطبيعة التكاملية ، وهو العامل الذي يحفز على تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة أعراض التشوه في توزيع الدخل وجني ثمار النمو الناتج عن نمو قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى ، ومن هنا تظهر أهمية هذا المشروع في إرساء الاقتصاد على دعائم متعددة متكاملة قوية في مواجهة عدم الاستقرار و مواجهة التقلبات الاقتصادية وتكسبه مناعة في مواجهة أعراض المرض الهولندي الذي تعاني منه مصر كما تعاني منه الكثير من الدول ، و يقدم هذا البحث أمثلة لتجارب ثلاث دول هي " النرويج ، اندونيسيا وبوتسوانا" تتشابه مع مصر في اعتمادها على البترول وقطاع التعدين في تحقيق إيرادات ريعية تدفع عجلة نموها الاقتصادي، ولكنها حولت هذه الإيرادات إلى ما يحقق نفعاً و استغلت هذه الإيرادات بما يضمن ويحمي حقوق الأجيال المستقبلية في هذه الثروات المكتشفة .

٢. مجال وأهمية البحث :

يعبر مصطلح المرض الهولندي (Dutch Disease) في الاقتصاد عن العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض نمو قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية)، وتكمن أعراض الإصابة بهذا المرض في عدة مراحل تبدأ بارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) مما يجعل عملة الدولة المعنية أقوى مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى ، بينما تصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية عندها أقل قدرة على المنافسة.

ورغم أن المصطلح يرتبط غالبا باكتشاف الموارد الطبيعية، إلا أنه يمكن ربطه بأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية أوالاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد دخل مصطلح «المرض الهولندي» قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ أكثر من ٣٠ عاما و أول من نشر المصطلح كان مجلة «الإيكونومست» البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩٧٧، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة ١٩٥٩.[1] وتعاني العديد من الدول من النتائج السلبية للإصابة بهذا المرض خاصة الدول المنتجة للموارد الطبيعية ، مما أكسب دراسته أهمية وذلك من خلال محاولة التحقق من إصابة الاقتصاد المصري بهذا المرض من عدمه .

وقد تم تحديد الفترة الزمنية(١٩٩١-٢٠١٤) لدراسة أعراض الإصابة بهذا المرض ، حيث يتم دراسة الاقتصاد المصري منذ اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي مرورا بالأزمات الاقتصادية "عام١٩٩٧ في دول شرق أسيا" ، "الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ " وانتهاء " بأحداث يناير ٢٠١١" ومانتج عنها من تأخر في معدلات النمو التي كان الاقتصاد يسير عليها حتى ٢٠١٠ ، كما يقدم البحث كيفية

[1] Raghuram G. Rajan and Arvind Subramannian, Aid, Dutch Disease, and Manufacturing Growth, **Journal of Development Economics**, 2009, pp. 7-9

معالجة أعراض المرض الهولندي استنادا إلى عدد من التجارب التي قامت بها دولا أخرى أصيبت بهذا المرض واستطاعت مواجهته والتصدي له ، و لأن كل دولة لها تجربة تميزها فإن مصر اختارت أخيراً أحد المشروعات العملاقة الذي لاقى قبولا عاماً من أفراد الشعب ، وذلك كونه قادراً على دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل ، كما أنه يحمل في طياته تنوع وتعدد الأركان والدعائم التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية ، خاصة أن هذا المرض يقود الاقتصاد إلى الفقر والتخلف بعد نشوة تحقيق عائدات وإيرادات مزيفة لن تستطيع دفع عجلة النمو أو تحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل.

٣. مشكلة البحث :

بالنظر إلى أعراض المرض الهولندي ودراستها في مصر سنجد أن هناك أكثر من مصدر للدخل القومي يعتمد عليها الاقتصاد في رفع دعائمه ودفع عجلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي منها" إيرادات قناة السويس ، تحويلات العاملين في الخارج ، الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر إضافة لاكتشاف حقل (الشروق) للغاز الطبيعي في البحر المتوسط الذي يبلغ احتياطيه "٣٠ ترليون قدم مكعب"، ومن المفترض أن تعمل هذه الإيرادات على تحقيق علاقات إنتاجية واستثمارية تشابكية متنوعة ، **وتناقش هذه الورقة تأثير هذه القطاعات على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة التي تتحقق من القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وإن كانت إيرادات هذه القطاعات تعتبر إيرادات ريعية تهدد الاقتصاد المصري بالإصابة بالمرض الهولندي ، وتوضيح دور مشروع قناة السويس الجديدة وما يحتويه من مشروعات تكاملية في مواجهة أعراض هذا المرض.**

٤. الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم المرض الهولندي ، التعرف على تجارب عدد من الدول في مواجهة المرض الهولندي ، دراسة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد المصري ودور مشروع قناة السويس الجديدة والمشروعات الإنتاجية والتنموية المنبثقة عنه في مواجهة المرض.

٥. فروض البحث:

١. يعاني الاقتصاد المصري من أعراض الإصابة بالمرض الهولندي.

٢. تتعدد الطرق التي يمكن اتباعها لمواجهة المرض الهولندي أسوة بتجارب بعض الدول.

٣. يمكن مواجهة أعراض المرض الهولندي باتباع خطط استثمارية طويلة الأجل ويعتبر مشروع قناة السويس الجديدة من أهم المشروعات العملاقة التي يعول عليها في ذلك.

٦. منهجية البحث و طرق جمع البيانات:

يتم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يهدف للوصول إلى المجهول من خلال استخدام المعلوم وهو يبدأ بالأحكام الكلية للوصول منها إلى الأحكام الجزئية، وإجابة سؤال خاص عن طريق البدء بالمقدمات ووضع التعريفات والفروض وصولا إلى النتائج ، ويتم جمع البيانات من الكتب، الدوريات والمجلات العلمية، ويتم تحليل البيانات باستخدام علاقات الارتباط .

٧. الدراسات السابقة :

قدم العديد من الباحثين وجهات نظرهم حول المرض الهولندي وفي هذا البحث سيتم عرض بعض من هذه الدراسات التي تناولت مفهوم وأسباب المرض الهولندي و كيفية مواجهته من خلال تجارب بعض الدول وفيما يلي بعض الدراسات عن المرض الهولندي :

- (corden 1984) كان قد رأى أن ازدهار أسعار الموارد الطبيعية يمكن أن يأخذ ٣ أشكال:

أ- يمكن أن يكون من خلال حدوث تقدم تكنولوجي خارجي في قطاع المورد المزدهر.

ب- عن طريق حدوث اكتشاف كبير لأحد الموارد في أي دولة.

ج- أن تحدث زيادة في الأسعار العالمية لأحد الموارد التي تقوم الدولة بانتاجها وتصديرها.[٢]

- بينما قام (Rotembreg & Woodford1996) بدراسة علاقة الترابط بين الناتج وأسعار البترول ، وتوصلا إلى أن ١٠% زيادة في أسعار البترول ترتبط ب٢,٥% انخفاض في الناتج في أسواق الإنتاج التي يسود فيها المنافسة غير الكاملة، وقد قام(Sachs&Warner1995-1997) بإجراء دراسة على ٧٩ دولة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) وأشارا في دراستهما إلى العلاقة العكسية بين وفرة المورد ومعدل النمو، حيث أن وفرة الموارد في هذه الدول تعني نمو قطاع الخدمات على حساب انكماش قطاع التصنيع بالمقارنة بالدول التي لم يزدهر فيها مورد اقتصادي.[٣]

- وفي نفس الإطار كانت دراسة (Spata Fora & Warner 1999-2001) على الدول النامية المصدرة للبترول "OECD" وغطت الدراسة ١٨ دولة فترة منتصف الستينات حتى الثمانينات ، ولم يستخلصوا من دراسة بيانات هذه الدول أي أثار إيجابية لازدهار أسعار البترول كمورد طبيعي على قطاع التجارة التصنيعية.

- وقد اعتبرت دراسة (Sala-I-Martin,Doppehofer 2000) أن ازدهار أحد الموارد الطبيعية هو أحد عشرة عوامل مؤثرة سلباً على نمو الاقتصاد .

---

[2] Kishore G. Kulkarni and Olga Smirnova, A test of Dutch Disease phenomenon in case of Russia: 1998- 2005, University of Denver, Denver, 2006, pp. 3-5

[3] Jonathan R. Hambur and Neville R. Norman, Sector- specific effects of the Australian mining boom: Dutch Disease or Dutch Delight?, Paper prepared for the CBEC Conference, Murray Edwards College, University of Cambridge, UK, June 2013, pp. 2-3

- ثم أكد (Kim2003) على أن هذه الظاهرة ليست قصراً على هولندا بل تعرضت لها الدول المصدرة للبترول فترة السبعينات منها "المكسيك-فنزويلا-أندونيسيا". [٤]
- بينما عرضت دراسة (Kishore G.Klukarnni&Olga Smirnova 2006)الارتفاع الغير مسبوق في أسعار الغاز الروسي ، مما أدى لزيادة الإيرادات في الاقتصاد الروسي ، ثم عرضت الدراسة كيفية مواجهته من خلال استمرار المتابعة لاتجاه الصادرات وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الروسي تأثر بالمرض الهولندي ، وقد أظهرت فترة الأزمة الاقتصادية عام "١٩٩٨" أن الازدهار في الأعوام السابقة (١٩٩٥-١٩٩٧) كان بسبب ارتفاع أسعار البترول ، مما شجع على زيادة التدفقات الرأسمالية ، زيادة في حجم الطلب المحلي ، ارتفاع في قيمة العملة المحلية "الروبل" وزيادة حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي ، وقد استطاعت الحكومة تمويل جزء من عجز الموازنة من خلال هذا الاحتياطي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، ولكن أعراض المرض بدأت في الظهور عام ١٩٩٨ عندما بدأت أسعار البترول في الانخفاض وهنا بدأت الأزمة الناتجة عن الاعتماد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة من ارتفاع أسعار البترول.[٥]
- ولم تكن آراء الباحثين ترى حدوث أعراض المرض الهولندي بسبب الموارد الطبيعة فقط وانما أشارت دراسة (Emanuel K.KLartley & Federico S.Mandelman) إلى أن زيادة تحويلات العاملين في الخارج لها تأثيرات إنفاقية spending effects تؤدي لارتفاع قيمة العملة المحلية من خلال زيادة الإنتاج للاستهلاك والطلب المحلي ، كما تؤثر على حركة الموارد باتجاه

[4] Alexeev, M. and Conrad, R., The elusive curse of Oil, The review of Economics and Statistics, 2009, Vol. 91, No. 3, pp. 586- 598.
[5] Brock Smith, Dutch, Disease and the oil and boom and bust, Department of Economics, Oxford Center for the Analysis of Resource Rich Economics, OxCarre Researh Paperno, 133, 2009, pp. 2-5.

القطاع غير التجاري على حساب الإنتاج التصديري ، وهذا نفس ما توصلت إليه دراسة (Adams & Acosta 2008) ، حيث أشارا إلى أن زيادة تحويلات العاملين في الخارج تعتبر و كأنها تدفقات رؤوس الأموال **"capital inflows"** تؤدي لارتفاع قيمة العملة المحلية وتؤدي لإعادة توزيع الموارد من قطاع التجارة للتصدير إلى الإنتاج المحلي، وهذه من أهم أعراض المرض الهولندي.[٦]

وتختلف هذه الدراسة عن ما سبق في التطبيق على الاقتصاد المصري و دراسة أهم أعراض ومسببات المرض الهولندي فيه ، وكيفية مواجهته بالاستفادة من تجارب بعض الدول التي اتجهت لإقامة مشاريع استثمارية إنتاجية حقيقية تعمل على دفع عجلة النمو على المدى الطويل ، وكان تطبيق ذلك في مصر من خلال مشروعات تنمية محور قناة السويس الجديدة.

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى مبحثين

المبحث الأول : المرض الهولندي وتجارب بعض الدول في مواجهته.

أولا : مفهوم المرض الهولندي وأثاره الاقتصادية.

ثانيا: تجارب عدد من الدول في مواجهة المرض الهولندي.

المبحث الثاني : المرض الهولندي في مصر ودور المشروعات التنموية في قناة السويس الجديدة

أولا: المرض الهولندي في مصر.

ثانيا: أهم المشروعات التنموية في قناة السويس الجديدة.

ثالثا: النتائج والتوصيات.

---

[6] Acosta, P; Lartey E.; and Mandelman, F., Remittances and the Dutch Disease, Federal Reserve Bank of Atlanta, WP 2007-8, 2007, pp. 6-9

المبحث الأول : المرض الهولندي وتجارب بعض الدول في مواجهته

أولا: مفهوم المرض الهولندي وأثاره الاقتصادية :

يعبر هذا المصطلح عن حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي" ١٩٠٠ - ١٩٥٠" ، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال حيث اتجه للترف والراحة ، وزاد من الإنفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي.

ومن هنا أصبح مصطلح المرض الهولندي هو توصيف للظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال ، وقد زاد من تفاقم الظاهرة أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية في هولندا ، فكان أن ارتفعت أسعار السلع التي أنتجتها هولندا ومن ثم ارتفاع في قيمة الأجور والأسعار وازداد توجه العمال إلى القطاع المزدهر، وعمل ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تخفيض القدرة على التنافس الدولي والعمل على إزاحة الصادرات السلعية وهنا تواجه الدولة حالة "اللاتصنيع" deindustrialization process حيث تنخفض قيمة الصادرات في القطاعات غير المزدهرة، مما أدى إلى عجز هذه السلع عن المنافسة في أسواق التصدير بل جعل الواردات من الخارج أقل سعراً ومن ثم أفضل اختياراً للمستهلك المحلي، وكانت نتيجة هذا كله اضمحلال النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي تقل بالتالي فرص العمل وتشتد آفة البطالة، ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة،الأمر الذي جعل الاقتصاديين يحذروا من اقتصاديات تعتمد فقط على ازدهار مواردها الطبيعية لأنه يخلق في رأيهم أوطاناً غنية ومواطنين فقراء، وهذا

هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي كما وصفته «الإيكونومست» منذ ما يقارب ثلاثة عقود، حيث أن المعنى الأشمل في هذا المجال ينصرف إلى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنّعة التي تفقد باطراد مزاياها النسبية من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى.[٧]

كما يمكن القول إن المرض الهولندي داء مزمن فقد سبق وأن أصاب عدد من الدول منها "إسبانيا" في القرن السابع عشر عندما هبطت عليها ثروات تجسدت في اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمرات أسبانيا التي كانت في قارة أميركا اللاتينية ، ويصدق الأمر نفسه على ما يعرّفه المؤرخون بأنه سباق الذهب المحموم الذي عاشته "أستراليا" منذ ستينات القرن التاسع عشر، وعلى كل من "المكسيك ،النرويج وأذربيجان" بالنسبة لاكتشافات النفط أو الغاز في أراضيها عبر عقود النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن كان في مقدمتها هولندا التي نسبوا إليها ظاهرة المرض الهولندي على وجه الخصوص، إضافة لعدد من الدول النامية منها على سبيل المثال نموذج "نيجيريا" في أفريقيا بفضل طبيعتها السخية من حيث موارد الطاقة الهيدروكربونية وخاصة في إقليم دلتا نهر النيجر، وقد حلت بهذا البلد الإفريقي الكبير اندفاعة السباق نحو النفط وموارده وعوائده وثرواته، وفي ثنايا هذه الاندفاعة جاءت الإصابة بكل أعراض المرض الهولندي وهي زيادة استقدام كل العوائد إلى داخل الاقتصاد الذي كان عاجزاً بعد فترة استعمار طويلة

---

[7] Thorvaldur Gylfason, Natural resources & economic growth: from dependence to diversification, Center for Business and Policy Studies, Faculty of Economics and Business Administration, University of Iceland, Stockholm, 2001, pp. 2- 12.

عن استيعاب تلك الثروات المجلوبة في إطار نشاط إنتاجي ، وكان طبيعياً أن يتم هذا الاستيعاب لصالح تكوين ثروات طائلة لعدد من الأفراد الذين ضمتهم دوائر أو جماعات المصالح الفردية أو العشائرية أو الفئوية الضيقة وتم ذلك على حساب خطط التنمية لحساب استشراء سلوكيات الفساد بين صفوف حملة المسئوليات وراسمي السياسات وصانعي القرارات ، وأخيراً لصالح الاحتكارات العالمية للطاقة ولم يكد الشعب الإفريقي يستفيد منها شيئاً مذكوراً.[٨]

وإذا كان من المعروف أن لكل مرض آثاراً جانبية، فمن الآثار الجانبية السلبية للإصابة بالمرض الهولندي ما يتعدى مجال الاقتصاد إلى مجال الممارسة السياسية حيث يؤدي هذا المرض إلى اتجاه سياسة الدولة إلى الديكتاتورية .

ومن ذلك فإن الثروات الطارئة المتأتية عن موارد طبيعية سخية ومطلوبة في سوق الاقتصاد العالمي "معدنية كانت أو زراعية" تضفي على النظام والنشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بأنه «الطابع الريعي» ، وهو طابع يدر أموالا ولكن استمراره يؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج وكلها تشكل عناصر وإمكانات التنمية والتقدم مما يؤدي إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج، بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية حيث يتم الجمع بين الثروة والسلطة.[٩]

---

[8] Terra Lawson- Remer, and Joshua Greenstein, Beating the resource curse in Africa: A global effort, Council on Foreign Relations, August 2012, pp. 9-12.

[٩] مايح شبيب الشمرى، تشخيص المرض الهولندى مقومات إصلاح الاقتصاد الريعى فى العراق، كلية التجارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٨، ص ص: ٣-٩.

ومن هذه الأمثلة يتضح أن ازدهار الموارد الذي يعرف **بلعنة الموارد "resources curse"** يكون تأثيره على الاقتصاد من خلال قناتين :

١-**تأثير حركة الموارد** حيث أن زيادة أسعار الطاقة مثلا يزيد من قيمة الناتج الحدي للعمل في هذا القطاع ، مما يرفع من قيمة الأجر ويعمل على جذب العمالة من القطاعات الأخرى في الاقتصاد لقطاع الطاقة المزدهر مما يؤدي للإنكماش في القطاعات الأخرى ، كما أن الاستثمار في القطاع المزدهر يجذب إليه الإستثمارات الأجنبية مما يزيد من أجور العمالة فيه ويجذب العمال من القطاعات الأخرى غير المزدهرة وعندها ستزيد الأسعار النسبية للسلع المحلية ومن ثم التي تدخل في التجارة الدولية حيث أن انخفاض العمالة والاستثمارات في القطاعات غير المزدهرة يؤدي إلى انخفاض المعروض منها ومن ثم ارتفاع أسعارها وأسعار الموارد المستخدمة في تصنيعها، إضافة لارتفاع أجور العمالة في القطاع المزدهر يؤدي لارتفاع أجور العمالة في باقي القطاعات حتى تتقارب مستوى الأجور على مستوى كل القطاعات.

٢-**تأثير الانفاق** حيث أن ازدهار قطاع معين يعني زيادة الدخل لهذه الدولة مما يعني زيادة الاستهلاك للسلع المنتجة محلياً أو دولياً وبالرغم من أن التحسن يكون على الأجل القصير نتيجة زيادة عوائد الدولة إلا أنه على الأجل الطويل هناك خطورة حيث أن الدول التي تحقق ميزة نسبية في أحد الموارد الطبيعية عليها أن تتخصص في إنتاج وتصدير هذه السلع تبعاً لنظريات التجارة الدولية ،ولكن ذلك سيجعلها تبتعد عن التصنيع وعند نضوب المورد أو انخفاض سعره دولياً فإن الصناعات الموجودة لا يمكنها النهوض بالاقتصاد نظرا لضعف قدرتها الانتاجية والتنافسية.[١٠]

[10] Jim Stanford, A curse for Dutch Disease: Active sector strategies for Canada's Economy, Canadian Center for Policy alternatives, Ottawa, 2012, pp. 3-5.

حيث أن الصناعات تقوم على أساس التعلم من خلال الممارسة "learning by doing" وأن الفترات التي يكون فيها قطاع التصنيع في حالة عدم نشاط فإن هذا يخلق حالة من العيب النسبي "comparative disadvantage"وعندها لا يستطيع قطاع التصنيع أن ينافس دولياً وأن يحل محل القطاع المزدهر الذي كان يدفع الاقتصاد ويقوده للأمام ، ويكون التأثير على الأجل الطويل من خلال انخفاض الاستثمارات حيث أن تغير أسعار المواد الأولية والموارد الطبيعية يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات نظراً لعدم وضوح الرؤية المستقبلية إضافة لوجود الفساد وسياسات الحماية للقطاعات المتأخرة .

كما أن ازدهار قطاع معين يعني زيادة الإيرادات والدخل مما ينعكس على زيادة الإنفاق على كل من السلع المحلية والدولية "spending effect" ، مما يساهم في زيادة معدلات التضخم وأن ارتفاع الأسعار والأجور يفقد الدولة ميزتها النسبية على المستوى الدولي إضافة لانخفاض الإنتاج في باقي القطاعات وعند انتهاء فترة الازدهار فإن الاقتصاد سيكون قد وصل لنتيجة سلبية.

ثانيا : تجارب عدد من الدول في مواجهة المرض الهولندي :

جذبت وفرة الموارد الطبيعية ومستوى التنمية الاقتصادية انتباه الباحثين منذ أزمة أسعار البترول فترة السبعينات التي خلقت زيادة في دخل الدول المصدرة للبترول،وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى تعرض بعض الدول المصابة بهذا المرض إلى فشل بينما استطاعت القليل من الدول أن تتحاشى هذا المصير من خلال تطبيق سياسات تساعدها في أن تواجه هذا المرض الناتج عن اعتماد الدولة على وفرة الموارد الطبيعية في دعم اقتصادها ورفع معدلات نموه.

وقد قامت الباحثة باختيار ثلاث دول من قارات العالم الثلاث "النرويج في أوروبا، إندونيسيا في أسيا وبوتسوانا في أفريقيا " حيث سنلاحظ أن علاج المرض لم يختلف أياً كان مستوى الدولة الاقتصادي وسواء كانت دولة متقدمة أو نامية ،

حيث تتجسد فكرة مواجهة المرض برفع معدل الاستثمار في مجال **التصنيع**، بالإضافة لإمكانية عمل صندوق بغرض تنظيم إجراءات الإنفاق الحالي بما يقلل من الاتجاه نحو الإنفاق الاستهلاكي وتوجيهه للإنفاق الاستثماري بما يضمن حقوق الأجيال في المستقبل.

النرويج : هي إحدى دول أوروبا، يبلغ عدد سكانها ما يقارب" ٥,٥" مليون نسمة، وتبلغ مساحتها " ٣٢٣٠٠٠ " كم مربع، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي "٣٤٥,٢" بليون دولار عام ٢٠١٤ ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "٦٦,٩٠٠" دولار عام ٢٠١٤ وهو دخل مرتفع نسبيا على مستوى العالم مما يجعلها تحتل المرتبة "١٢"طبقا لهذا المؤشر[11]، ويصل متوسط معدل نموها الحقيقي إلى "٢,٢%" خلال الفترة(٢٠١٠ -٢٠١٤) [12] وهي بذلك تحتل المركز (١٥٦ على مستوى العالم) ، بينما يبلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة ما يقارب" ٦,٦ % و"٩,٦%" من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، و تعتمد النرويج بشكل كبير على إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعي والمعادن في رفع قيمة ناتجها المحلي الإجمالي ، حيث تحتل المرتبة الرابعة عشر في تصدير البترول الخام على مستوى العالم، كما أنها تحقق المرتبة الثالثة على مستوى العالم في تصدير الغاز الطبيعي، ومن أهم الصناعات "الصناعات البترولية والكيميائية والتعدينية"، ويبلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي عام ٢٠١٤ "٠,٨%"،وتبلغ نسبة القوة العاملة في قطاع الزراعة "٢,٢%"، وفي قطاع الصناعة "٢٠,٢%"، وفي قطاع قطاع الخدمات "٧٧,٦%" وتؤكد هذه المعدلات على ازدهار قطاع الخدمات وجذبه للشريحة الأكبر من القوة العاملة مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة ،وقد استطاعت النرويج نتيجة ازدهار الطلب على ما تنتجه أراضيها من بترول خام وغاز طبيعي أن تحقق فائض في ميزانها الجاري

---

[11] C.I.A,World fact book,2015

[12] C.I.A,World fact book,2015 تم حسابه بالرجوع إلى

يبلغ"٥٠" بليون دولار في المتوسط لعامي" ٢٠١٣-٢٠١٤ "[١٣] ، ويضاف إلى ذلك أن معدل التضخم فيها يبلغ ٢% فقط ، ومما سبق تقديمه عن اقتصاد النرويج يمكن القول أنه بالرغم من أنها تنتج ٣ مليون برميل بترول يوميا من بحر الشمال وأنها تحتل مراكز متقدمة في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي ، إلا أنها استطاعت التغلب على المرض الهولندي من خلال اتباع نظام أجور مركزي يتم تحديده بالرجوع إلى قطاع التصنيع، وبذلك يتم تجنب أحد مظاهر المرض الهولندي وهو ارتفاع الأجور على مستوى الاقتصاد ويتم تفاديه من خلال اتباع سياسة تقوم بها وكالة محايدة لحساب الإنتاجية وزيادتها في قطاع التصنيع ويتم اتخاذها أساساً في تحديد سقف لزيادة الأجور في الدولة ، وبذلك يكون قد تم تحديد وتقليل أثر الإنفاق حيث أن ريع الموارد يكون محدداً من قبل الحكومة ، كذلك فقد قامت الحكومة بإعادة دفع الديون وسدادها لتحافظ على الانضباط المالي بالإضافة للقيام بالاستثمار في الخارج حيث زادت استثماراتها من" ٢٧١,٦" بليون دولار إلى "٢٧٩,٦" بليون دولار بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ،[١٤] حيث أن زيادة عرض العملة الأجنبية وضخها داخل الاقتصاد بعد أن يتم تحويلها للعملة المحلية يرفع حجم الطلب خاصة الإنفاق الاستهلاكي مما يرفع الأسعار ويجعلهاغير تنافسية ، وقد قامت شركات البترول في النرويج بالسيطرة على ٧٨% من أرباحهم وتوجيهها لصندوق المعاشات الحكومي وسمي بصندوق البترول **"oil fund"** ، وقد خصصت أمواله للأجيال المستقبلية ويساهم هذا الصندوق في تشجيع الاستثمارات والشركات ويساهم في التقليل من درجة مخاطرهم ، ويمكن للصندوق أن يساهم ب٣% على الأكثر من أسهم الشركة، وما يزيد عن نصف أموال الصندوق يتم استثمارها في سندات ورؤوس أموال في أوروبا والباقي يوجه لأمريكا وآسيا وأستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا، وبذلك فإن ثروة وعوائد البترول تحولت إلى أصول أجنبية وسندات مما قلل من ارتفاع قيمة العملة المحلية حيث بلغ متوسط قيمة عملتها المحلية Kroner "٥,٨ " لكل دولار أمريكي خلال الفترة (٢٠١٠-

[١٣] تم حسابه بالرجوع إل C.I.A,World fact book,2015

[14]C.I.A,World fact book,2015

٢٠١٤). ومن أهم عوامل نجاح السياسات المتبعة في مواجهة هذا المرض هو أن العاملين وأصحاب الأعمال في فترة الانتعاش النرويجي اعتبروا أن المصلحة العامة أهم من مصالحهم الشخصية، وقد سمي هذا الحل بالعقد الاجتماعي " social contract ".[١٥]

- **إندونيسيا** : هي إحدى دول شرق أسيا التي يبلغ عدد سكانها "٢٥٦" مليون نسمة ومساحتها" ٢" مليون كم مربع ، وقد بدأت بعد انتهاء فترة الاحتلال الياباني ١٩٤٥ في اتباع خطط التنمية ومواجهة وتحدي المشكلات المختلفة لديها حتى أصبحت الأن من أكثر الدول تقدماً في مجالات التعليم حيث تبلغ نسبة المتعلمين فيها ما يقارب ٩٤% من إجمالي السكان،يصاحب ذلك تنمية في عدة مجالات كالصحة بالإضافة لاتجاهها لسياسات الإصلاح المالي والإداري، وقد تعرض اقتصادها منذ الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض في معدلات النمو نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض صادراتها مما أخر من خططها الموضوعة لمواجهة الفساد،الرشاوى،الفقر،البطالة،سوء توزيع الدخل في المجتمع وتردي حالة البنية الأساسية، ولذلك قامت الحكومة برفع الدعم تماما عن البترول عام ٢٠١٥ لتوفير موارد للدولة لتحسين أوضاعها بغرض التنمية ورفع مستوى المعيشة، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي " ٨٨٨,٦ "بليون دولار، ويبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لناتجها المحلي الإجمالي "٥%-٦%"للفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)[١٦] وهي بذلك تحتل المرتبة ٥١ على مستوى العالم.

ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى " ١٠٦٠٠" دولار وهي بذلك تحتل المرتبة "١٣٣" على مستوى العالم، ويعتمد اقتصادها على إنتاج وتصديرالموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي والمعادن، ويساهم قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ب١٤,٢ % ، ٤٥,٥% و٤٠,٣% من الناتج

---

15 Caselli, F. and Michaels, G. ," Do oil windfalls improve living standards? Evidence from brazil", Technical report, National Bureau of Economic Research,2009,p.p5-7.

[١٦] تم حسابه بالرجوع إل C.I.A,World fact book,2015

المحلي الإجمالي ،وبذلك فهي استطاعت أن توازن بين القطاعات ذات الإيرادات الريعية وقطاع التصنيع الذي يبلغ معدل نموه ٥%،ويبلغ معدل البطالة ٦% ونسبة السكان تحت خط الفقر ١١,٣% ،ويصل إنتاج إندونيسيا من البترول إلى مايقارب ١,١ مليون برميل يوميا وهي بذلك تحتل المرتبة"٢٢" والمرتبة "١٢"على مستوى العالم في إنتاج وتصدير البترول الخام والغاز الطبيعي مما يدل على قوة تأثير قطاع البترول والغاز الطبيعي على الناتج القومي في إندونيسيا ، وعلى الرغم من أن قطاع البترول يعتمد غالبه على الكثافة الرأسمالية كما تربطه روابط ضعيفة بباقي القطاعات الاقتصادية إلا أن إندونيسيا استطاعت تفادي أعراض المرض الهولندي وذلك بتوجيه الفائض لديها من هذا القطاع المزدهر إلى دعم موازنة الحكومة وتحقيق مبدأ التوازن فيها "balanced principle "[١٧] حيث استطاعت أن تقلل نسبة عجز الموازنة ليصل إلى ما يقارب "٢,٥%" من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، وقامت الحكومة بتوجيه الفائض من هذه الإيرادات لأغراض الإنفاق الاستثماري في البنية الأساسية ،الخدمات الاجتماعية،التنمية الزراعية "خاصة إنتاج الأرز" ،الأبحاث والتطوير كما قامت بتحديد حجم ديونها وتجنب زيادته خوفاً من انخفاض عائدات البترول في المستقبل وقللت حجم الدين المحلي من ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠% عام ٢٠٠٨ ،وبذلك فقد وجهت مواردها بعيداً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة وارداتها من الخارج وحققت استقراراً في قيمة عملتها المحلية لتقارب في المتوسط ٨,٨ "Rupiah" لكل دولار خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤).

- بوتسوانا : تقع في جنوب القارة الأفريقية، يبلغ عدد سكانها ما يقارب" ٢" مليون نسمة،تبلغ مساحتها"٥٨١٠٠٠ كم مربع" ، ويصل ناتجها المحلي الإجمالي إلى "١٥,٨ " بليون دولار وهو يقوم أساسا على التعدين واستخراج الماس وتصديره،

[17] Martin Paldam, The political economy of Dutch Disease - A survey, School of Economics and Management, Aarhus University, Denmark, 2009,p.p2-6

وكان ذلك سبباً في جعلها تحقق أعلى معدلات نمو في العالم منذ استقلالها عام ١٩٦٦، ولكن ذلك لم يدم منذ الأزمة المالية العالمية حيث أن انكماش الاقتصاد العالمي أدى لانخفاض الطلب العالمي على الماس خاصة أنه سلعة كمالية ، صاحب ذلك تأخر نمو قطاع التصنيع بنسبة تقارب ٣٠%، ويصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لما يقارب ٥% وهي بذلك تحتل المرتبة (٦٣) على العالم ، ويصل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "١٦٠٠٠ دولار" عام ٢٠١٤، كما يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع السياحة والزراعة وتربية المواشي وقطاع الخدمات المالية ،حيث أن قطاع الخدمات والزراعة والصناعة تمثل ما يقارب ٧٠%، ٢%، ٢٨%[١٨] من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي،وتدل هذه النسب على اعتماد الاقتصاد على قطاع الخدمات وتصدير الماس والمواد الأولية مقارنة بقطاع الصناعة والزراعة ، وقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر ما يقارب ٣٠% ولذلك اتجهت الدولة لزيادة انفاقها على التعليم والصحة حتى وصلا لما يقارب ٩,٦% و ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي[١٩] وبذلك أصبحت نسبة المتعلمين تقارب ٨٨% من إجمالي السكان ،ومما سبق يمكن القول أن صادرات الماس تصل إلى ما يقارب ٧٥% من إجمالي الصادرات السنوية منذ عام ٢٠٠٠ ويمثل قطاع التعدين إلى الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب ٣٨,٥%، ويمثل الماس نسبة ٩٤% من إجمالي صادرات التعدين وهذا القطاع المزدهر يعتبر قطاع كثيف رأس المال وليس العمالة ، وقد اتبعت الحكومة عدة سياسات لمواجهة المرض الهولندي منها الإتجاه لتعزيز التنويع الاقتصادي ، إضافة لسياسة تثبيت سعر الصرف وبناء احتياطي أجنبي لدى البنك المركزي بما يضمن تغطية ٢٥ شهر للواردات[٢٠]، حيث استطاعت أن ١

[18] C.I.A, World fact book,2015

[19] C.I.A, World fact book,2015

[20] Joong Shik Kang, Alessandro Rebucci & Alessandro Prati,"Aid, Exports, and Growth: A Time-Series Perspective on the Dutch Disease Hypothesis", IMF Working Paper ,WP/13/73March ,2013,p.p7-9.

ترفع احتياطيها الأجنبي من ٧,٧ بليون دولار عام ٢٠١٣ إلى ٨,٨ بليون دولار عام ٢٠١٤ الأمر الذي ساعد على استقرار قيمة عملتها لتصل في المتوسط إلى ما يقارب ٧,٧ "pulas " أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة (٢٠١٠ -٢٠١٤)، كما قامت بتحقيق انضباط مالي في موازنة الدولة حيث وصلت نسبة فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ١,٧% ، إضافة إلى أنها استطاعت أن تحقق فائضاً في ميزانها الجاري بلغ ٢,٧ بليون دولار، ولأن نسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مازالت منخفضة وتقارب الربع وهو الأمر الذي لازالت لم تحقق فيه الدولة تقدماً ملحوظاً مما انعكس على ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ما يقارب ١٨%.[٢١]

[21] C.I.A,World fact book,2015

المبحث الثاني : المرض الهولندي في مصر ودور المشروعات التنموية في قناة السويس الجديدة

أولا: المرض الهولندي في مصر:

حقق الاقتصاد المصري في الفترة (١٩٩١-٢٠١٤) معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط ما يقارب ٤,٥%[٢٢]، إلا أن المجتمع المصري يعاني من عدة مشاكل اقتصادية حيث لا تشعر معظم طبقات المجتمع بأثار النمو الاقتصادي على مستوى الدخل والمعيشة للأفراد ، رغم الارتفاع المتتالي لمعدلات النمو وقد يكون الحل في معرفة أن الاقتصاد المصري يعاني في داخله من أعراض المرض الهولندي حيث تتركز قوة دفع الاقتصاد في عدد محدود من القطاعات الريعية التي ينضم إليها عدد محدود من إجمالي القوة العاملة ، وبالتالي فإن الهرم الاقتصادي في مصر مقلوب لأن قطاعات محددة ينضم إليها نسبة قليلة من إجمالي القوة العاملة هي التي تعمل على رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و بالنظر إلى أعراض المرض الهولندي ودراستها في مصرسنجد أن هناك أكثر من مصدر للدخل القومي والتي يعتمد عليها الاقتصاد في رفع دعائمه ويمكن النظر إليها باعتبار أنها إيرادات ريعية منها "إيرادات قناة السويس ، تحويلات العاملين في الخارج ، الصادرات البترولية والاستثمار الأجنبي المباشر " ، وفي ما يلي حساب لمعاملات الارتباط بين تدفقات وإيرادات هذه القطاعات وبين الناتج المحلي الإجمالي وهي على النحو التالي :

---

[٢٢] تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

معامل الارتباط بين قيمة تحويلات العاملين في الخارج وقيمة الناتج المحلي الإجمالي "٠,٩٣" ، وبين الصادرات السلعية البترولية وقيمة الناتج المحلي الإجمالي"٠,٩٧" .

وبين إيرادات السياحة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي "٠,٦٧" و بين إيرادات قناة السويس وقيمة الناتج المحلي الإجمالي "٠,٩" ، و بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي "٠,٦٥" ، ومن ذلك يتضح أن أكثر القطاعات دفعاً للاقتصاد هي الصادرات البترولية ، تحويلات العاملين في الخارج ، إيرادات قناة السويس ثم السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر .

وبتحليل أهم روافد الدخل في الاقتصاد المصري والبحث في اعتبارها مؤثرة في إحداث أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد المصري نجد أن:

٦,٥ مليون مصري تبعاً للتقديرات الرسمية يعيشون بالخارج وهم يمثلون مايقارب ٨% من اجمالي السكان ويقارب **٢٣ %** من اجمالي القوة العاملة ، **وتزايدت تحويلاتهم** باضطراد حيث ارتفعت من١,٤٤٥,٧٠٠ دولار إلى ١٨,٥١٨,٧٠٠ [٢٣] أي تزايدت التحويلات بما يعادل ١٨ مثل في عام ٢٠١٤ عنها في عام ١٩٩١ ويبلغ متوسط نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب ٦% خلال هذه الفترة [٢٤]،ورغم التأثيرات الإيجابية الناتجة عن تحويلات العاملين في الخارج من تدفق مستمر للعملات الأجنبية إلا أن لها تأثيراً سلبياً على الأنماط الاستهلاكية والأسعار المحلية ، حيث ينصرف الكثير من العاملين في الخارج إلى شراء سلع استهلاكية هم وذويهم ، إضافة لانخفاض عرض العمل والإنتاجية لباقي أفراد أسرهم والاعتماد على الدخل المتدفق من الخارج ، مما يعني انخفاض الإنتاج كما أن زيادة تدفق العملات الأجنبية من المتوقع أن يرفع من قيمة العملة المحلية ويضعف من قدرة الدولة على التصدير ، وقد يزيد من عجز الميزان التجاري بسبب

[23] World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

[٢٤] تم حسابه بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

ارتفاع حجم الواردات وفي المقابل انخفاض حجم الصادرات نتيجة انخفاض أسعار السلع المستوردة بالمقارنة بالسلع المحلية ، ومن هنا تتضح أعراض المرض الهولندي حيث ينمو هذا القطاع وتزداد تدفقاته مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع التصنيع الذي يرفع دعائم الاقتصاد وعند حدوث تذبذب في هذه التحويلات يكون الاقتصاد في حالة رديئة من ضعف الإنتاج والتشغيل والتصدير . **وبقياس معامل الارتباط بين نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي ومعدل التضخم نجد أنها تصل إلى" ٠,٧" أي أن العلاقة بينهما طردية وقوية** ، حيث أن زيادة تدفق الدخل من الخارج يؤدي لانخفاض عرض العمل المحلي وانخفاض الإقبال على التعليم والتدريب ومن ثم الإنتاجية ، مما يرفع من مستوى الأجور وتكاليف الإنتاج والأسعار المحلية **وبحساب معامل الارتباط بين قيمة تحويلات العاملين في الخارج وبين قيمة العملة المحلية(متوسط عدد الدولارات مقابل الجنيه المصري) نجدها "-٠,١٩" ، وهذا يعني أن العلاقة بينهما علاقة عكسية** غير قوية ، **أي كلما زادت قيمة تحويلات العاملين في الخارج كلما قل عدد الدولارات مقابل جنيه واحد مصري أي حدث ارتفاع في قيمة الجنيه وهذا التفسير منطقي إلا أن التأثير ضعيف نظراً لتدخل الحكومة من خلال فرض سياسة تثبيت سعر الصرف حتى عام ٢٠٠٣** ، حينها ارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه من٤,٤٩٩٦٦٧ جنيه / دولار إلى٥,٨٥٠٨٧٥ جنيه / دولار بين العامين " ٢٠٠٢-٢٠٠٣ " ، رغم عدم النمو الملحوظ في قيمة تحويلات العاملين في الخارج حيث زادت من٢٩٥٢,٥ مليون دولار إلى ٢٩٦٢,٦مليون دولار[٢٥] في نفس الفترة الزمنية ، وهذا يدل على أن هذه القفزة في قيمة الدولار أمام الجنيه كانت نتيجة الضغط المستمر لفترات زمنية طويلة لتثبيت قيمة الجنيه المصري يتم إنفاقها على الواردات وليس هناك فائض في العملات الاجنبية يعمل على رفع قيمة الجنيه المصري .

[25] World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

رسم بياني رقم (١) يوضح تطور نسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٤)

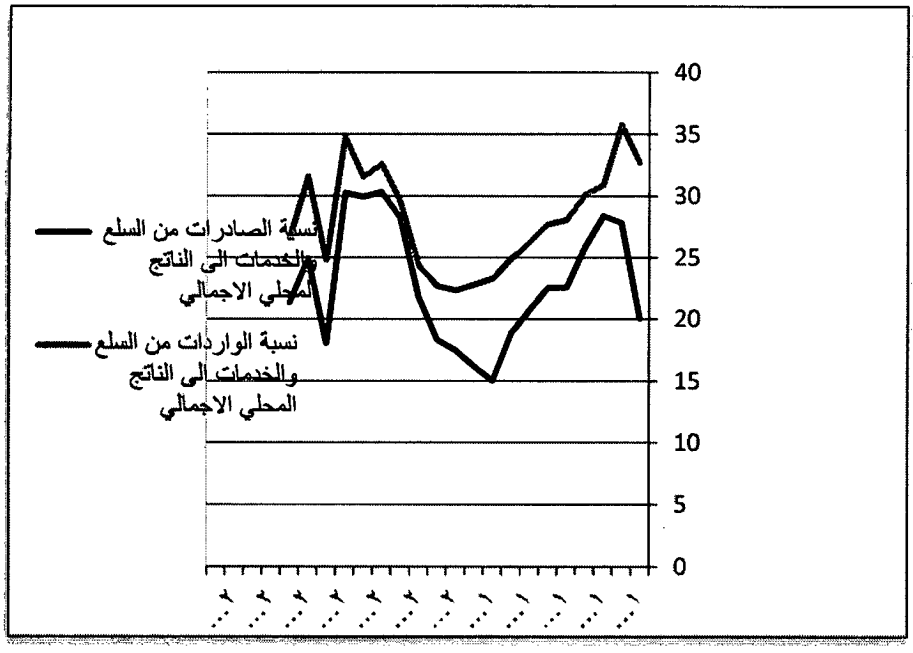

المصدر: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

يوضح الرسم البياني السابق **تفوق نسبة الواردات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي** ، وهو مايؤكد استمرار فجوة العملات الأجنبية طوال هذه الفترة ، وهذا ما يفسر سبب عدم ارتفاع قيمة العملة المحلية في الاقتصاد المصري وهو اتباع الحكومة لسياسة التثبيت إضافة للعجز المستمر في الميزان التجاري .

وبذلك فإن تحويلات العاملين في الخارج يمكن أن تعتبر أحد الإيرادات الريعية حيث يبلغ معامل الارتباط بين قيمة تحويلات العاملين في الخارج وقيمة الناتج المحلي الإجمالي "٠,٩٣" **أي أنها تمثل أحد روافد دخل الدولة دون زيادة في الإنتاج والتشغيل ودون أن يرتبط بها معدلات نمو في قطاعات أخرى تصنيعية وإنتاجية واستثمارية تعمل على دفع عجلة االنمو الاقتصادي.**

و بالنظر إلى الصادرات البترولية كأحد أهم مصادر الدخل القومي نجد أنها تحتل المرتبة "٢٦" على مستوى العالم في تصدير البترول، وأن **نسبة الصادرات البترولية** كمادة خام إلى إجمالي الصادرات السلعية تصل إلى ما يقارب النصف حيث تصل الى ٤٠,٨% في المتوسط أي أن ما يقارب نصف نسبة الصادرات السلعية هي صادرات بترولية وبمراجعة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات السلعية نجد أنها تقارب ثلثها "٣٣%" وهي نسبة قليلة ، مما يدلل على أن أغلب الصادرات لم يدخل عليها قيمة مضافة وأغلب الصادرات السلعية تكون في شكل المواد الخام ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من "٢,٥٨٥,١٨٩,٠٠٠" دولار عام ١٩٩١ إلى٢٨,٨٩٣,٩٢١,١٣٣ دولار عام ٢٠١٤ ، أي أن الصادرات السلعية حققت تزايداً مضطرداً وصل إلى مايقارب ١٤ مثل ما كانت عليه عام ١٩٩١.٢٦ كما في الشكل البياني التالي :

رسم بياني رقم (٢) يوضح تطور قيمة الصادرات السلعية بالدولار خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٤)

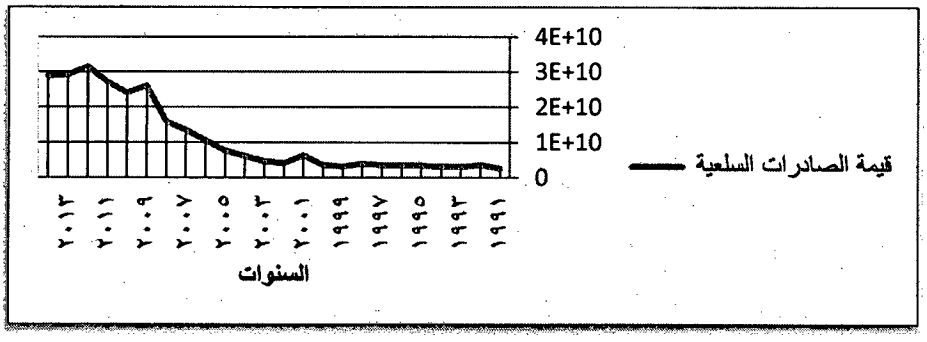

المصدر: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

ورغم أن معامل الارتباط بين الصادرات السلعية البترولية والناتج المحلي الاجمالي "٠,٩٧" وهي قيمة موجبة تشير إلى دور الصادرات السلعية البترولية كأحد أهم مصادر الناتج المحلي الاجمالي ، إلا أن المشكلة تنشأ كون أن ازدهار قطاع البترول في مجال استخراجه وتصديره كمادة خام لا يعتمد على العمالة وإنما الكثافة الرأسمالية، ورغم انخفاض قيمة الجنيه المصري إلا أنه نتيجة ضعف هيكل

٢٦ تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

الصادرات فلم تستطع مصر استغلال هذا الانخفاض في تحقيق منافسة دولية ، بل على العكس حيث **أن نسبة إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي حققت انخفاضا متتالياً منذ عام ٢٠٠٨** ، حيث انخفضت النسبة من ٣٣% إلى ٢٥% عام ٢٠٠٩ ثم إلى ٢١% عام ٢٠١٠ .[٢٧]

وبعد أحداث يناير ٢٠١١ توالى الانخفاض سنويا حتى وصلت النسبة إلى ٢٠% ثم ١٧% عام ٢٠١٢و١٨% عام ٢٠١٣ثم ١٥% عام ٢٠١٤ ، وفي المتوسط تبلغ نسبة إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب الربع "٢٢,٤%" أغلبها صادرات سلعية بترولية.

ومن ذلك نرى أن من ضمن أعراض المرض الهولندي ارتفاع قيمة العملة وانخفاض الصادرات وانخفاض قدرتها على المنافسة الدولية ، إلا أنه في حالة الاقتصاد المصري فنتيجة ضعف هيكل السلع المصدرة وانحسارها في البترول والمواد غيرالمصنعة ،إضافة للفجوة بين حجم الصادرات وحجم الواردات الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الحكومة على السيطرة على قيمة الجنيه أمام الدولار بعد اتخاذها قرار تعويم الجنيه، **وبالتالي لم يشهد الاقتصاد المصري ارتفاع قيمة عملته المحلية أمام الدولار** للأسباب السابق ذكرها، إضافة لانخفاض عائدات السياحة التي ساهمت في انخفاض قيمة الجنيه حيث انخفضت إيراداتها من مايقارب ١٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى نصف هذه القيمة عام ٢٠١٤ حيث وصلت إلى مايقارب ٥ مليار دولار .

وبالنظر إلى معدل التضخم فرغم تذبذبه إلا أنه في المتوسط حافظ على معدل مرتفع **يقارب ٩%** في المتوسط .

أما قناة السويس فكانت القطاع الوحيد الذي حافظ على استمرار نمو عائداته المتزايد حيث بلغت في المتوسط نسبة تقارب ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي،

[27]World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

وقد زادت إيراداتها خلال هذه الفترة من ما يقارب١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار إلى ٥,٣٦٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار أي ما يقارب ٢١٦% خلال هذه الفترة .[٢٨]

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تتذبذب صعوداً وهبوطاً إلا أنها تبلغ في المتوسط نسبة "٢,٥%" إلى الناتج المحلي الإجمالي موجهة بنسبة تزيد عن نصف إجمالي قيمتها "٦٠%" في المتوسط إلى قطاع البترول ، وبالنظر إلى عائد قطاع البترول إلى الناتج المحلي الاجمالي نجد أنه يبلغ ٨,٥% سنوياً.[٢٩]

رسم بياني رقم (٣) يوضح تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٤)

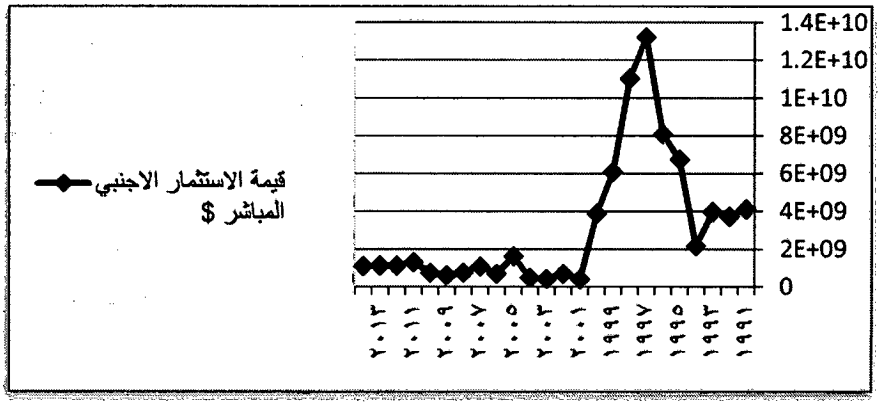

المصدر: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

ومما سبق يمكن الاستدلال على تشابك هذه العوامل مع بعضها ، مؤدية لأن يكون الاقتصاد المصري مصابا بالمرض الهولندي ، حيث أن الاقتصاد المصري مر بعدد من الظروف التي زادت من الأثر السلبي على الصادرات السلعية والخدمية بدءاً من الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ ثم توالى انخفاضها نتيجة أحداث يناير ٢٠١١ و كان مواكبا لها انخفاض قيمة الجنيه

---

[٢٨] تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

[٢٩] تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

وزيادة حجم الواردات وانخفاض عائدات السياحة وارتفاع معدلات التضخم كل هذا يعني وجود أعراض المرض الهولندي، والعرض الوحيد الذي لم يظهر هو ارتفاع قيمة العملة المحلية بسبب التزام السياسة النقدية بسياسة تثبيت سعر الصرف إضافة لارتفاع حجم الواردات مقارنة بالصادرات أي أن الطلب على العملة الاجنبية أعلى من عرضها ، مما أدى لانخفاض قيمة الجنيه بمجرد إعلان الحكومة عن تعويمه .

رسم بياني رقم (٤) يوضح تطور متوسط قيمة الجنيه امام الدولار

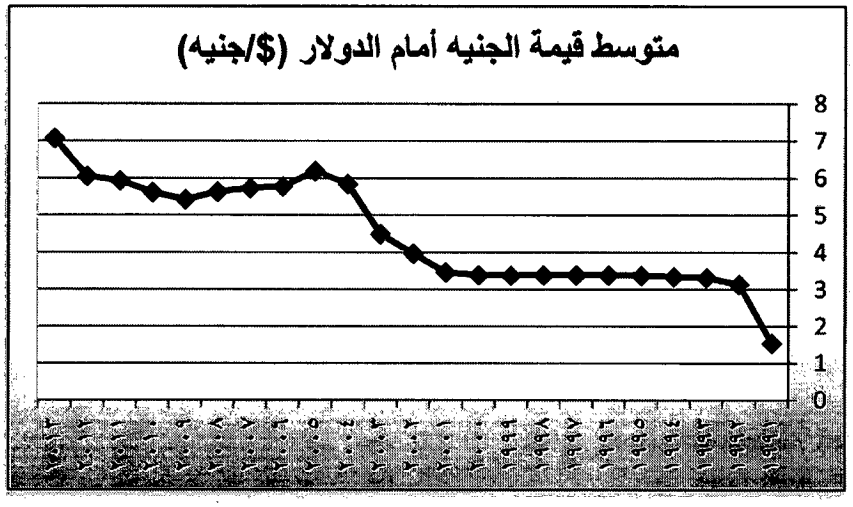

المصدر: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

ويبلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة ٥,١٨% سنويا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٤) ، قطاع الخدمات يبلغ ما يقارب ٤% في المتوسط سنويا وفي قطاع الزراعة يبلغ ٣,١٥% .

ومن ذلك يتضح أن معدل نمو القيمة المضافة لكل القطاعات منخفض مما يدل على ضعف وانخفاض الإنتاجية في الاقتصاد المصري، وبالنظر إلى انضمام القوة العاملة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد نجد أن متوسط القوة العاملة في قطاع الزراعة ٣١,٥ % من إجمالي القوة العاملة أي مايقارب ثلثها، بينما

تقارب ٢٢% أي ربعها في قطاع الصناعة ، بينما تبلغ ما يقارب نصف القوة العاملة "٤٦,٢%" في قطاع الخدمات ومن ذلك نجد أن إجمالي القوة العاملة في مصر تنتمي لقطاع الخدمات ثم الزراعة وأقلها في قطاع التصنيع وهذا يؤكد أن الاقتصاد المصري يمر بمرحلة عدم التصنيع "deindustrialization" ، حيث يعتمد على قطاع الخدمات وزراعة المواد الأولية ، حيث تبلغ نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث ما يقارب "١٦%" في المتوسط ، ويساهم قطاع الصناعة في المتوسط بثلث الناتج المحلي الإجمالي "٣٥%" وما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي يساهم به قطاع الخدمات "٤٩%" [٣٠].

إذن فالهرم الاقتصادي يقوم على قطاع الخدمات وأغلب العمالة منضمة لهذا القطاع ورغم ارتفاع ترتيب الصناعة في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بقطاع الزراعة ، إلا أن نسبة العاملين فيها تقل عن الزراعة وهذا يؤكد فكرة اللاتصنيع في الاقتصاد المصري وعدم توافر كفاءات وعمالة مدربة تسهم في رفع القيمة المضافة في جميع القطاعات ولذلك فهي تتوجه للقطاعات التي لا تحتاج للكثير من العمالة الحرفية .

وبالتالي فإن أعراض وجود المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد المصري من خلال تحكم قطاع الخدمات والصادرات البترولية وتحويلات العاملين في الخارج في مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة لارتفاع متوسط معدل التضخم وانخفاض

الإنتاجية والقيمة المضافة في الاقتصاد وانحسار العمالة وارتفاع الناتج في قطاع الخدمات(السياحة وقناة السويس) والصادرات البترولية إضافة لانحسار أغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول ، مما يعني أن الإنتاج لا يتكامل مع بعضه البعض في قطاعات متشعبة و متشابكة ، وإنما تتركز دعائم الاقتصاد في قطاعات محدودة ضعيفة في التصنيع.

---

٣٠ تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

ويمكن القول أن العرض الوحيد الذي لم يظهر هو ارتفاع قيمة الجنيه المصري ويرجع ذلك إلى أن تدفقات العملات الأجنبية من الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة وقناة السويس يتم إنفاقها وبشكل متزايد على الواردات ، حيث تبلغ نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما يقارب ٢٨% بينما في المقابل تبلغ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما يقارب ٥. ٢٢% وبذلك فهناك دائما فارق لصالح الواردات.[٣١]

كما يلاحظ أن متوسط نسبة الإنفاق النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة يقارب ٨٧% منها ١٩% فقط يوجه للتراكم الرأسمالي ومن ثم فإن أقل من ربع الناتج القومي يوجه في المتوسط لصالح التراكم الرأسمالي وهو مايؤكد فكرة اللاتصنيع **deindustrialization**، كما تبلغ نسبة عجز الموازنة الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٢%، بينما يبلغ الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير R&D بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يقارب **٠,٢٦%** وهي نسبة قليلة للغاية ، ومتوسط نسبة الانفاق الحكومي على الصحة **٢%** من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نسبة الانفاق على التعليم **٤,٣%** إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ذلك يتضح أن أغلب الناتج المحلي الاجمالي ينفق على الواردات والانفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري أو الإستثمار في رأس المال البشري كالتعليم والتدريب والتطوير والصحة ، وهو مايؤكد توافر مسببات المرض الهولندي .[٣٢]

---

[٣١] تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

[٣٢] تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

ثانيا: أهم المشروعات التنموية في قناة السويس الجديدة.

يمر بقناة السويس حوالى ١٠% من التجارة العالمية، و٢٢% من تجارة الحاويات بالعالم، ومع هذا فإن ما يتحقق من عائد من القناة لا يزيد عن رسوم العبور فقط، وإنما تنتظر مصر من قناة السويس الجديدة، ومن مشروع تنمية محور القناة، دخلاً قوميًا سنويًا يصل إلى مليارات الدولارات، بالإضافة إلى الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، لذلك فإن هذين المشروعين يمثّلان نقلة نوعية كبرى وعصبًا مهمًا لطفرة اقتصادية لمحافظات مصر جميعها، وخاصة محافظات الإقليم: **الإسماعيلية، بورسعيد، السويس وشمال وجنوب سيناء**.حيث سيتم البدء فى مشروع تنمية محور قناة السويس من خلال ٣ مراكز تنمية رئيسية، أولها تنمية بورسعيد مع منطقة شرق بورسعيد، وثانيها تنمية الإسماعيلية وضاحية الأمل، مع وادى التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة، والمركز الثالث، تنمية غرب خليج السويس، مع ميناء ومطار السخنة.

وكشفت الخطة المعدة لتنمية هذا المحور أن المركز الأول فى التنمية يتضمن تحويل المناطق المحددة به إلى منطقة خدمية لوجيستية عالمية، وذلك من خلال تنمية بورسعيد مع منطقة شرق بورسعيد بمساحة ٧٠ ألف فدان، وشمال القنطرة شرق، وسهل الطينة، مع إنشاء نفق جديد أسفل القناة، كما تضمنت الخطة تحديد مناطق الاستصلاح الزراعى، وإنشاء المزارع السمكية. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية حرة، وتنفيذ أنشطة سياحية وبحرية ، وفى المنطقة الصناعية شرق بورسعيد سيتمّ إنشاء مجمّع للصناعات الميكانيكية والكهربائية ومجمع صناعى لبناء وإصلاح السفن، إضافة إلى مجمع صناعى ضخم لصناعات الغزل والنسيج، مما سيساهم فى إحداث نقلة اقتصادية كبرى.[٣٣]

[33] http://wikipedia.org/wiki/قناة_السويس_الجديدة

أما المركز الثانى فى تنمية هذا المحور والذى يتضمن تنمية الإسماعيلية وضاحية الأمل غرب القناة مع وادى التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة تبلغ مساحته ٦٦ ألف فدان، ويهدف مشروع "وادى التكنولوجيا" الذي سيقام في محافظة الإسماعيلية، إلى إنشاء جامعة تكنولوجية مع إنشاء نفق جديد أيضًا أسفل القناة، وتهدف التنمية فى هذه المنطقة إلى إنشاء منطقة لوجيستية بها استيراد وتصدير، تصنيع وتوزيع، مخازن وشحن وصناعة حاويات، بالإضافة إلى إنشاء منطقة صناعية ، وتنفيذ أنشطة سياحية وطبية، وسيعمل هذا المشروع أيضًا على إنشاء مخارج جديدة من ترعة السلام فى الإسماعيلية، وتنقيتها فى موقع محطة تنقية المياه شرق القناة، ولا يمكن إغفال تطوير طريقى: القاهرة –السويس، والإسماعيلية– بورسعيد، لتسهيل الحركة بين مدن الإقليم والعاصمة.

أما المركز الثالث فى تنمية هذا المحور فهو تنمية منطقة غرب خليج السويس الذي تبلغ مساحته ٤٦ ألف فدان، ويتضمن إنشاء منطقة لوجيستية تتضمن الترسانة البحرية وبناء السفن، تداول الحاويات، تجارة الترانزيت، خدمات الإصلاح والصيانة، شحن وتفتيش فنى، إضافة لعدّة مشروعات صناعية شمال غرب خليج السويس وفى العين السخنة، تشمل إنشاء مصانع معدّات وآلات صيد وبناء سفن صغيرة وآلات وهياكل ومستلزمات إنتاج سيارات وأجهزة كهربائية مُعمِّرة، علاوة على إنشاء منطقة تجارة حرة جنوب السويس، وكذلك ستشمل المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس إنشاء مجمّع صناعى للبتروكيماويات ومجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية ومجمع صناعى لمنتجات الأسماك ومجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء كما سيساهم هذا المشروع الجديد – فيما يتصل بشبه جزيرة سيناء – فى تحقيق التنمية السياحية والعمرانية للمنطقة ما بين العريش والشيخ زويّد والطور ورأس محمد، فضلا عن إقامة قرى ومنتجعات سياحية عديدة فى شرم الشيخ لتلبية الطلب الذى سيتزايد على المنطقةكما سيساهم هذا المشروع

الجديد – فيما يتصل بشبه جزيرة سيناء – فى تحقيق التنمية السياحية والعمرانية للمنطقة ما بين العريش والشيخ زويّد والطور ورأس محمد[٣٤].

فضلا عن إقامة قرى ومنتجعات سياحية عديدة فى شرم الشيخ لتلبية الطلب الذى سيتزايد على المنطقة. إلى جانب إقامة قرى ومنتجعات سياحية جنوب محمية "نبق" وفى مناطق: دهب ونويبع وطابا، وعلى المستوى الصناعى سوف يتم إنشاء مجمّعات صناعية للبتروكيماويات فى المنطقة الصناعية بالمساعيد، وللصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية بالشيخ زويّد، ومثلها فى وسط سيناء، إضافة إلى مجمّع صناعى لمنتجات السخانات الشمسية فى وسط سيناء أيضًا.علاوة على إنشاء منطقة صناعية للصناعات البتروكيماوية، ومشروعات تموين السفن والخدمات البحرية، تصنيع المعدات البحرية والهياكل المعدنية، تصنيع وتعبئة الأعلاف والأسماك، وكذلك تعبئة الأسمدة الكيماوية والأسمنت وتصديره.

كما تضمنت تنمية هذه المنطقة تنفيذ أنشطة سياحية وأنشطة بحرية بإنشاء مركز للبحوث والدراسات البحرية، صناعة القوارب واليخوت، بناء الوحدات العائمة، تسويق المنتجات البحرية، تصنيع منتجات الألمونيوم، وتخريد وتقطيع السفن.

وبالنظر للبعد الاقتصادي فإن هذا المشروع يرتكز على محورين رئيسيين: أولهما المحور الاقتصادي الصناعى، والمحور الثانى هو المحور العمرانى، سعيًا إلى إيجاد ظهير عمرانى تنموى لهذه المشروعات، وسيكون هناك إعفاء للمشروعات الجديدة فى هذه المنطقة وضمن إطار هذا المشروع القومى الكبير من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى لمدة ١٠ سنوات، وكذلك من ضريبة الدمغة، بالإضافة إلى منحها امتيازات أخرى عديدة، ولكن هذا مشروط بتشغيل ٨٠% من العمالة المصرية وتصدير ٦٠% من المنتجات التى تحمل عبارة "صنع فى مصر" إلى الخارج ، ومن المتوقع أن يدر هذا المشروع إيرادات قد

[34] http://www.skynewsarabia.com/ مشروعات_السويس_الجديدة_قيمة_اقتصادية_لمصر

تصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا حيث أن الإيراد الحالي ٥ مليارات دولار[٣٥] ، الأمر الذي يتوقع أن يساهم فى حل الأزمات التى تعانى منها مصر إلى جانب إعادة التوزيع العمرانى والجغرافى للسكان من خلال مشروعات عمرانية متكاملة.

تستهدف استصلاح وزراعة نحو ٤ ملايين فدان، كما أن العائد الاقتصادى المتوقع للمرحلة الاولى من المشروع بناءاً على الدراسة المقدمة من شركة اسكوم (ASEC Company for Mining – ASCOM) أكبر شركة للصناعات التعدينية بالشرق الاوسط بلغ ٢١٦ مليار جنيه بعد تغطية التكلفة ، اضافة إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة ٢٥٠٠ ميجاوات. كما أن الاستثمارات والبنية الأساسية والإنشاءات المتوقعة لتنمية إقليم قناة السويس ضخمة جداً، وتقترب من حوالي ١٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢. و سيتم تمويل المشروع من الدولة عبر ميزانيتها إلى جانب طرح البنية الأساسية فى مناقصات بنظم (BOT) النظام الخاص ببناء المشروعات والتشغيل والتمويل إلى جانب طرح أجزاء من المشروع للاكتتاب العام للمواطنين وأيضا إمكانية طرح جزء آخر بنظام (PPP) وهو يعنى الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى تنفيذ المشروع.[٣٦]

ومما سبق يمكن القول أن هذه المشروعات التي يخطط لإقامتها ستغطي جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات) وهو ما يعني تحقيق تنمية شاملة تعتمد على استغلال العوائد الريعية من قناة السويس في إحداث تنمية في مجال الصناعة وتشغيل العمالة وهو القطاع الأهم في تجاوز المشاكل الناجمة عن الإيرادات الريعية التي تؤثر سلبا على تحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل، إضافة إلى تنشيط حركةالسياحة والتجارة التصديرية من خلال تسهيل عمليات الترابط بين الصناعات المختلفة والعلاقات المتشابكة والمتكاملة فيما بينها مما يجعل الاقتصاد في حالة حراك مستمر لا يقتصر على حركة

35 www.almjhar.com/ar-sy/NewsView/16/85187.aspx
36 www.en.wikipedia.org/wiki/New_Suez_Canal

المرور فقط في قناة السويس وإنما يتكامل معه مجالات متعددة تعمل على رفع قواعد ودعائم الاقتصاد.[٣٧]

كما أنه يمكن القول أن هذا المشروع يحمل في طياته أبعادًا كبيرة ومهمة خلاف الأبعاد الاقتصادية، منها الأبعاد الاجتماعيّة والسياسية والاستراتيجية والأمنية ، وأهم هذه الأبعاد هو ضخ الدماء فى شرايين سيناء للتنمية وتعمير أرض تقترب من خط النار الإسرائيلى، وإعادة توطين الكثير من المواطنين فى هذه المنطقة وتغيير طابعها الديموغرافى وهو ما يساهم فى زيادة الاطمئنان واستقرار الحالة الأمنية فيه الأمر الذي يساعد على جذب وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبهذا فيمكن اعتبار أن هذا المشروع يعتبر قاطرة تجر وراءها مشروعات تنموية تغطي جميع القطاعات الاقتصادية ويخلق هذا المشروع ما يقارب المليون فرصة عمل ، وبالتالي ينشأ عنها علاقات تشابكية أمامية وخلفية forward-backward linkages بينها وبين القطاعات الأخرى ستحول الاقتصاد المصري من اقتصاد ريعي محدود في هيكله وتنوعه إلى اقتصاد متنوع تتوزع فيه الأعمدة والدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد بدلا من تركزه وانحساره في مجالات محدودة ، كما أن زيادة الايرادات المتوقعة من المرور في قناة السويس يصاحبها زيادة في الإنتاج والاستثمار وزيادة في المعروض من السلع ومن العمالة المشغلة ، مما يعني ارتفاع مستوى الناتج والدخل القومي وبالطبع سيتحقق انتعاشا اقتصاديا يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار ويصاحبه أيضا ارتفاع في مستوى الأجور والتشغيل أي أن التوازن الكلي في الاقتصاد سيتحقق عند مستوى أعلى ، ولكن الارتفاع المستمر في المعروض والمنتج للتصدير لن يشعر المجتمع بوجود أزمة أو أعراض للمرض الهولندي حتى مع ارتفاع لقيمة العملة الناتج عن زيادة تدفقات العملات الأجنبية إلا أنه على المدى القصير

[37] www.sczone.com.eg/English/Pages/default.aspx

سيساهم في تقليل الواردات والاعتماد على المنتجات المحلية مما يكون في صالح الميزان التجاري المصري ، ولكن على المدى الطويل يلزم تدخل السلطات النقدية في محاولة تخفيض قيمة العملة حتى تحفز الصادرات بعد أن اعتاد المجتمع على تلبية رغباته محليا وذلك بعد أن يكون الاقتصاد قد حقق نمواً في مجال التصنيع والزراعة والصيد والخدمات والسياحة عندها يكون تخفيض قيمة العملة المحلية في صالح زيادة التصدير وجذب السياحة والاستثمارات الأجنبية التي تشعر بانخفاض تكاليف إقامة استثماراتها في مصر .

ثالثا: النتائج والتوصيات :

١. يعبر مصطلح المرض الهولندي عن حالة من الكسل والتراخي الوظيفي تعاني منه الدول التي يزيد لديها الإيرادات والعائد من الموارد الطبيعية حيث تتعرض لثلاث مشاكل أساسية:

أ. يعتمد الاقتصاد في نمو الناتج والدخل على قطاع معين مزدهر يصاحب ذلك انخفاض نمو ماعداه من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، يصاحب ذلك سحب العمل من باقي القطاعات الاقتصادية واتجاهها للعمل في القطاع المزدهر.

ب. يزيد الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي لارتفاع معدلات التضخم .

ج- ترتفع قيمة العملة المحلية مما يقلل من تنافسية التصدير ويؤثر سلباً على الإنتاج والتصنيع المحلي.

٢. استطاعت بعض الدول منها على سبيل المثال لا الحصر"النرويج ،إندونيسيا وبوتسوانا "أن تحقق نجاحاً في مواجهة هذا المرض حيث توافر لديها إرادة سياسية ووعي مجتمعي استكمل بعدد من السياسات منها اجتذاب الفائض من الإيرادات الريعية وتوجيهها للإنفاق الاستثماري والعمل على شراء أصول مالية بعملات

أجنبية مما يرفع من الاحتياطي النقدي الأجنبي ويعمل على استقرار أسعار العملة المحلية، إضافة إلى التوجه نحو تحقيق توازن في موازنة الدولة وتخفيض حجم ديونها والعمل على استقرار الأجور وربطها بمقدار تطور إنتاجيةالقطاع الصناعي إضافة لإنشاء صناديق تابعة للحكومة لاستيعاب الفائض المالي من عائدات المورد المزدهر وتحويل هذه الإيرادات لإقامة فرص استثمارية مستقبلية.

٣. يعاني الاقتصاد المصري من أعراض المرض الهولندي يتمثل في تركز القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي في قطاع الخدمات والصادرات البترولية إضافة لانخفاض الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي ، وتركز العمالة في القطاعات التي لا تتطلب تدريب ومهارة وحرفية ، مما ينذر بالخطر خاصة بعد اكتشاف حقل الغاز الطبيعي" شروق " إذا لم يتم استيعاب الإيرادات المتوقعة في مشاريع استثمارية إنتاجية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتضمن استمرار تدفق الثروات للأجيال القادمة، ومن هنا كانت وجهة نظر البحث في اعتبار مشروعات تنمية قناة السويس الجديدة أحد الحلول التي يمكن من خلالها مواجهة هذا المرض حيث يشمل التنمية والاستثمار وتشغيل القوى العاملة في عدة مجالات متنوعة ومتشابكة.

التوصيات :

هناك طريقين أساسيين للحد من تهديد المرض الهولندي من خلال" العمل على إبطاء سرعة ارتفاع قيمة العملة المحلية ، ومن خلال تعزيز وتشجيع التنافسية للقطاعات التصنيعية".

ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

١. زيادة فاعلية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي بما يتيح له سرعة اتباع إجراءات التعقيم "sterilize " للإيرادات الناتجة عن الازدهار وذلك من خلال أن يتم العمل على ادخار بعض الإيرادات في الخارج من خلال بعض الصناديق الخاصة التابعة للحكومة بدلا من جلبها للداخل حيث سيقلل ذلك من آثار الإنفاق المفاجئ على الاقتصاد ، كما أن الإدخار الخارجي سيعمل على توفير دخل ثابت ومستقر للدولة ويحفظ دخل للأجيال المستقبلية. ومن الأمثلة على صناديق السلطة التي تدخر فيها الثروة "الصندوق الحكومي للمعاشات في النرويج ، صندوق الاستقرار للفيدرالية الروسية، صندوق الحكومة للبترول في أذربيجان ، صندوق الأجيال المستقبلية للحكومة الكويتية الذي أنشئ عام ١٩٧٦ " وفي مصر فيمكن الاعتماد على "**صندوق تحيا مصر**"**بغرض** تمويل الاستثمارات المستقبلية من الإيرادات الحالية المحققة من القطاعات المزدهرة أو من أي أموال فائضة لدى الشعب وبذلك توجه للإنفاق الاستثماري بدلا من الإنفاق الاستهلاكي الحالي بما يضمن استمرار دخل مستقر تنعم به الأجيال الحالية والمستقبلية ,وتعمل مصر على شراء سندات بالعملة الأجنبية "الدولار" ، تبلغ قيمتها "١,٥ مليار دولار" مما يعني اتباعها لهذا النهج الذي سيحقق استقرار في إيرادات الدولة ، ولعل نجاح مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي عقد في شرم الشيخ "مارس ٢٠١٤"

وما تبعه من إشادات دولية بملفات السياسة النقدية ورفع التصنيف الائتماني من قبل المؤسسات الدولية يعزز من إنجاح إصدار هذه السندات.[٣٨]

العمل على زيادة الإدخار المحلي لتقليل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بكميات كبيرة الأمر الذي يعمل على رفع قيمة العملة المحلية وذلك من خلال أن تحاول الدولة ان تحقق فائض في موازنتها ويمكن للدولة أن تشجع الأفراد والشركات على زيادة الادخار مما يقلل من حاجة الدولة للاقتراض لتمويل عجز الحكومة و الاستثمار الأجنبي المباشر ، و كان معدل الإدخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قد حقق تزايداً ملحوظا حيث كان قد وصل إلى ما يقارب ١٧% في بداية الألفية ولكنه انخفض وبشدة بعد ٢٠١١ حيث وصل إلى ما يقارب نصف قيمته (٧,٩% - ٧,٤٥% - ٥,١٨% خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ -٢٠١٤ على التوالي)[٣٩] ، وقد قامت الحكومة بالفعل بالعمل على اجتذاب مدخرات القطاع الخاص والعائلي إلى المشروع القومي " قناة السويس الجديدة " وقدمت لممولي هذا المشروع من مدخراتهم معدلات فائدة أعلى من معدلات العائد في القطاع المصرفي وصل إلى ١٣% سنوياً.

٢. زيادة القدرة التنافسية للقطاع التصنيعي من خلال زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية والتعليم والتدريب وتوفير الدعم و الإجراءات حمائية بشرط أن تكون لفترة محدودة حتى لا تنخفض كفاءة الإنتاج المحلي.

٣. العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهه إلى قطاعات يرتفع فيها حجم التشغيل وقيمته المضافة ، وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وتقديم دعم للمشروعات التي تشغل نسبة معينة من العمالة المصرية وتوجيهه إلى مناطق جغرافية يتواءم فيها الاستثمار مع طبيعة مهارات أهل المنطقة الجغرافية واحتياجات التنمية بها.

---

[38] www.dotmsr.com

[39] World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

٤. تحويل الموارد وما ينتج عنها من إيرادات إلى أدوات تنمية وأن تحاول الدولة أن تقنن وتقلل من مديونيتها وعجز موازنتها وتعمل على تنويع الهيكل الاقتصادي ، وأن تسعى الدولة إلى تحويل ما تجنيه من عملات أجنبية إلى البنك المركزي ليكون فائضا من الاحتياطي الأجنبي وذلك حتى تحافظ على استقرار قيمة العملة المحلية وأن تمنع ارتفاع قيمتها نتيجة ازدياد تدفق العملات الأجنبية مما قد يؤثر سلبا على قدرتها التنافسية الدولية.

٥. العمل على تخفيض الديون وعدم الانجراف نحو الاقتراض لأن الايرادات المحققة من هذا القطاع المزدهر قد يؤدي لتوجه الدولة للاقتراض الخارجي ولكن عند انحسار إيراداته يصعب على الدولة سداد الديون وأعباءها ، و من الجيد أن نلاحظ أن متوسط نسبة أرصدة الدين الخارجي الى الناتج القومي الاجمالي يبلغ ٨٩% عام ١٩٩١ وصل الى ١٥% عام ٢٠١٤ ،وقد كان لمشاركة مصر في تحرير الكويت أثر كبير في تقليل المديونية الخارجية وحاولت الدولة عدم اللجوء للاقتراض الخارجي ولكن في المقابل كان حجم قروضها المحلية يزداد حيث تبلغ نسبة الدين المحلي من القطاع المالي إلى الناتج المحلي الاجمالي٨٥% خلال فترة البحث وهذا يمثل عبئا على موازنة الحكومة.[٤٠]

٦. العمل على تنويع هيكل الاقتصاد القومي وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتنمية والاستثمار في التعليم والصحة ، وهذا يعود بالكثير من الوفورات الخارجية على المدى الطويل وذلك من خلال تقديم بعثات تعليمية وتدريبية وأن يتم التوجه للنقابات العمالية لعمل عقد اجتماعي والتوجه لتحقيق الهدف العام مع الدولة، حيث أن التدريب العمالة مهم لأن انخفاض جودة العمالة يعني ارتفاع تكلفة استخدام عنصر العمل في الاستثمارات مما يقلل من جاذبية قطاع التصنيع للمستثمرين deindustrialization .

٧. توعية المواطنين وحثهم على العمل وزيادة الإنتاجية لضمان تحقيق استمرار النمو والتنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

---

[40] تم حسابه بواسطة الباحثة بالرجوع إلى: World Economic Indicators, World Bank, Statistics, 2015

قائمة المراجع:

أولا : المراجع العربية:

١- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي تمقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق، ٢٠٠٨.

٢- http://www.skynewsarabia.com/-مشروعات-السويس-الجديدة--قيمة-اقتصادية-لمصر.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1- Acosta, P.; Lartey, E.; Mandelman, F., "Remittances and the Dutch Disease" ,Federal Reserve Bank of Atlanta ,WP 2007-8. ,2007.

2- Alexeev, M. and Conrad, R, "The elusive curse of oil", The Review of Economics and Statistics, 91(3),2009.

3- Brock Smith, "Dutch Disease and the Oil and Boom and Bust", Department OF Economics, OxCarre Research Paper no. 133, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies,2009.

4- Caselli, F. and Michaels, G. ," Do oil windfalls improve living standards? Evidence from brazil", Technical report, National Bureau of Economic Research,2009.

5- C.I.A,World fact book,2015.

6- Jim Stanford,"A Cure for Dutch Disease: Active Sector Strategies for Canada's Economy", Canadian center for policy alternatives, Ottawa, 2012.

7- Jonathan R. Hambur* and Neville R. Norman,"Sector-specific effects of the Australian Mining Boom: Dutch Disease or Dutch Delight?",CBEC Conference, Murray Edwards College,University of Cambridge, UK, June 2013.

8- Joong Shik Kang, Alessandro Rebucci & Alessandro Prati,"Aid, Exports, and Growth: A Time-Series Perspective on the Dutch Disease Hypothesis", IMF Working Paper ,WP/13/73 March ,2013.

9- Kishore G. Kulkarni, Olga Smirnova,"A TEST OF DUTCH DISEASE PHENOMENON IN CASE OF RUSSIA: 1998-2005",University of Denver, Denver,2006.
10- López, H.; Molina, L.; and Bussolo, M, "Remittances and the Real Exchange Rate", World Bank Policy Research Working Paper no. 4213, 2007.
11- M. Sayed Abou Elseoud,"Do Workers' Remittances Matter for the Egyptian Economy?", International Journal of Applied Operational Research, Vol. 4, No. 1, Winter 2014.
12- Martin Paldam,"The political economy of Dutch Disease - A survey", School of Economics and Management, Aarhus University, Denmark, 10/8-2009 .
13- Raghuram G. Rajan and Arvind Subramanian,"Aid, Dutch Disease, and Manufacturing Growth " ,Journal of Development Economics, 2009.
14- Suez Canal Area Development Project, 2015.
15- Terra Lawson-Remer, and Joshua Greenstein," Beating the Resource Curse in Africa: A Global Effort", Council on Foreign Relations, August 2012.
16- Thorvaldur Gylfason,"Natural resources & economic growth: from dependence to diversification", Center for Business and Policy Studies, Faculty of Economics and Business Administration, University of Iceland, Stockholm,2001.
17- world economic indicators, world bank,statistics,2015.
18- www.almjhar.com/ar-sy/NewsView/16/85187.aspx
19- www.en.wikipedia.org/wiki/New_Suez_Canal.
20- www.sczone.com.eg/English/Pages/default.aspx.